الأمـم المتحـدة

S/PV.8714



مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧١٤

الخميس، ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوتسوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد ياو شاوجون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركن

جدول الأعمال

إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

2003027 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة دولة السيد إدي راما، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في جمهورية ألبانيا.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد راما، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

اصطُحب السيد إدي ريما، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية لجمهورية ألبانيا، إلى مقعد على طاولة المجلس. أعطي الكلمة الآن للسيد راما.

السيد راما (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني جدا أن أخاطب المجلس بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد أصبحت هذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن التحديات الأمنية المعاصرة تقليدا قيما وتعبيرا عن التعاون الممتاز بين منظمتينا.

فالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريكان طبيعيان. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة للأمن الإقليمي في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ركن هام من أركان النظام الدولي القائم على القواعد. وعملنا يدعم دعما مباشرا تنفيذ الولاية العالمية للأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومنذ عام ١٩٩٣، يسترشد تعاوننا بإطار منظم عززه بيان مشترك صدر في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وخلال عام ٢٠٢٠، أعقد العزم بصفتي رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على زيادة تعاوننا العملي إلى أقصى حد. ويمكننا معا أن نتصدى للتحديات الرئيسية التي تواجه السلم والأمن الدوليين وأن نعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

وتعتبر ألبانيا تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حدثا هاما يعلي شأننا من حيث القيادة الدولية. وفي سياق رئاسة ألبانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سيكون هدفها الاستراتيجي هو الدفاع عن تعددية الأطراف في وقت نشعر فيه بأنها تتعرض للهجوم. وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفعنا إلى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو ما يلهم سعينا إلى نيل مقعد في مجلس الأمن في المستقبل.

واسمحوا لي الآن أن أصف ما نعتزم القيام به. سيركز عمل الرئاسة الألبانية على ثلاث أولويات رئيسية.

الأولوية الأولى هو إحداث أثر في الميدان. فقد أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرارا وتكرارا أنها تستطيع التدخل في الحالات الصعبة للنزاع وما بعد انتهاء النزاع. وسنعزز عمل منظمتنا حيثما تكون أقرب إلى شعبنا. وبالتالي، فإن جهود حل النزاعات تتصدر جدول أعمالنا.

ولا تزال الأزمة في أوكرانيا وجوارها أكثر التحديات الأمنية إلحاحا في أوروبا، ولذلك فإن للمساهمة الفريدة التي تقدمها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا في تخفيف حدة التوترات وتعزيز السلام أهمية بالغة. وقد قمت قبل أسبوعين بزيارتي الأولى بهذه الصفة الجديدة إلى أوكرانيا. والتقيت بالرئيس زيلينسكي والقيادة الأوكرانية قاطبة. وأكدت لنظرائي تصميمنا وتفانينا في القيام بدورنا في النهوض بجهود السلام، وقمت بالحث على احترام مبادئ والتزامات منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وسندعم أيضا الجهود التي يبذلها فريق الاتصال الثلاثي وصيغة نورماندي. ويعتبر استئناف الحوار بتلك الصيغة وكذلك نتائج مؤتمر قمة نورماندي خطوات في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، لا تزال هناك إصابات بين المدنيين وخسائر في الأرواح، ونحن بحاجة ماسة إلى ضمان وقف كامل ومستدام لإطلاق النار.

وما سمعته في الاجتماعات التي عقدتُها في أوكرانيا هو التماس لاستمرار أنشطة الرصد التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شرق أوكرانيا في إطار ولاية البعثة. وسوف ندعم البعثة في التنفيذ الكامل لولايتها. وأتيحت لي الفرصة أثناء ذهابي إلى خط التماس لمشاهدة الأثر العملي للعملية الرئيسية التي ننفذها في الميدان. وتسهم تلك البعثة التي تعمل في بيئة مليئة بالتحديات والاضطرابات إسهاما رئيسيا في تحقيق السلام. ولكن لكي يتسنى لها مواصلة ذلك، فلا بد من ضمان وصول موظفيها إلى الميدان بصورة آمنة ومأمونة. ويتطلب ذلك توفر الإرادة السياسية من كلا الجانبين. ولن أكِل من الدعوة لذلك. ويقينا فإن الإرادة السياسية هي مفتاح السلام، وقد رأيت بأم عيني كيف ساعد الجسر الذي تم إصلاحه وإعادة فتحه في سانتانيتسيا لوهانسكا في التخفيف من معاناة أولئك الذين يعيشون عبر خط التماس وكيف تتداخل الجوانب الأمنية والإنسانية للنزاع هناك. وينبغي تكرار مثل هذه الخطوات الإيجابية ومضاعفتها.

ومع ذلك، ما تزال الجهود التي تبذلها المنظمة لحل النزاعات أوسع نطاقا. ونؤيد خلال رئاستنا أيضا جهود الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث شهدت المحادثات التي جرت في جنيف الأسبوع الماضي استكشاف الخطوات المقبلة المحتملة لإعداد السكان للسلام، فضلا عن مناقشة المبادئ والعناصر التي قد تشكل أساسا لتسوية مستقبلية للنزاع في ناغورني كاراباخ.

وإذ ننظر إلى جورجيا، تشارك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا في رئاسة مناقشات جنيف الدولية إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث نبقي على تخفيف التصعيد والحوار على رأس جدول أعمالنا. وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ١٢ عاما على انتهاء النزاع، لا يزال الناس يتأثرون بالتحديات الأمنية والإنسانية بما فيها القيود المفروضة على حرية التنقل.

وتؤيد الرئاسة أيضا عملية التسوية في ترانسنيستريا وتتمسك بالنهج الموجه نحو تحقيق النتائج في محادثات مجموعة ٥+٢ لتعزيز التقدم. وتؤدي تدابير بناء الثقة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية إلى التقارب بين السكان في كلا الجانبين وتسهيل حياتهم اليومية. بل ستسهم في نهاية المطاف في التوصل إلى تسوية شاملة على أساس سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، مع إعطاء مركز خاص لترانسنيستريا.

وتضطلع منظمتنا أيضا في جميع أنحاء المنطقة التي تعمل فيها بدور رئيسي في جهود الإنذار المبكر وفي جميع مراحل دورة النزاع بفضل شبكة العمليات الميدانية على وجه الخصوص. ويكتسي عملها أهمية حاسمة في منع تجدد النزاعات وتعزيز المؤسسات.

ولا تزال المرأة تتأثر سلبا وعلى نحو غير متناسب بالنزاعات في منطقة عمل المنظمة وفي جميع أنحاء العالم بطبيعة الحال. وهي مستبعدة أيضا من جهود السلام. وإذ تستلهم الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعتزم ألبانيا بناء زخم جديد لأجل تعزيز دور المرأة في عمليات السلام. وأعلم بصورة مباشرة في حكومة بلدي مدى فعالية مساهمة القيادات النسائية. وآمل أن يكون هذا الملف ملف تعاون معزز بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتشمل الفرص الأخرى لتعزيز الجهود المتبادلة مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والاستفادة من التعاون الممتاز مع

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتتمثل الأولوية الثانية لألبانيا في تنفيذ التزاماتنا. وتعتبر صكوك المنظمة ومؤسساتها ضمانات أساسية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فتأثيرها يتجاوز حدود منطقتنا ويستفيد منه المجتمع الدولي على نطاق أوسع. ومن بين أولوياتنا العاجلة والملحة تعزيز حرية التعبير وكفالة حرية وسائط الإعلام وحماية حقوق الأقليات القومية ومكافحة العنف ضد المرأة.

ويشكل النهوض بالحكم الرشيد تحديا آخر في عصرنا. ويتآكل الفساد أسس مجتمعنا نفسها علاوة على كونه تهديدا رئيسيا للاستقرار وتحقيق الرخاء. وبالتالي، ستعزز ألبانيا جهود المنظمة المبذولة في مكافحة هذه الظاهرة وستستضيف مؤتمرا رفيع المستوى بشأن مكافحة الفساد في تيرانا.

وتعتبر مكافحة الاتجار بالبشر مجالا آخر أصبحت فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طرفا فاعلا عالميا. وبصفتنا الرؤساء المشاركين لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، سنعمل على تعظيم جهودنا بالشراكة مع الأمم المتحدة بمناسبة مرور ٢٠ عاما على اعتماد بروتوكولات باليرمو.

وقد طورت المنظمة منذ إنشائها خبرة ملحوظة في مجال تحديد الأسلحة. وسنولي في عام ٢٠٢٠ الأولوية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدمير فائض مخزونات الذخيرة.

وتتميز منظمتنا أيضا في التصدي للتحديات الناشئة من قبيل الأمن السيبراني. ووضعنا في ذلك الصدد مجموعة جديدة هامة من تدابير بناء الثقة للحد من مخاطر النزاعات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وتتمثل أولويتنا الثالثة في الحوار الذي قد يراه البعض على أنه الهدف النهائي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتبين الانقسامات في منطقتنا مدى حاجتنا الماسة إليه. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. ولتعزيز إرثه، سألتزم شخصيا بتعزيز الحوار بين دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجتمعاتنا وداخلها – بين نحو ٥٧ بلدا وأكثر من بليون نسمة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. وسيتم تناول مسائل رئيسية مثل الحد من المخاطر ومنع الحوادث وحماية البيئة في المناقشات التي تجري بين دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وسنعزز التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة والأمن التي تتخذها المنظمة لضمان الشفافية العسكرية وإعادة بناء الثقة.

وبرغم ذلك، ما زلنا نرى في تصاعد التعصب وجرائم الكراهية وخطاب الكراهية عقبة رئيسية أمام الحوار. وسنضاعف الجهود لتعزيز التسامح وعدم التمييز بغية عكس ذلك الاتجاه السلبي والعمل نحو الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وحقوق الإنسان.

وقد افتتحت مؤتمر تيرانا لمكافحة معاداة السامية قبل أن أغادر إلى نيويورك مباشرة. وأقمنا معا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية. وتشاطرنا بفخر أيضا تجربة ألبانيا في توفير الملاذ للشعب اليهودي إذ كنا مثالا نادرا لبلد أوروبي زاد فيه عدد اليهود بعد الحرب عما كان عليه قبلها. وتفخر ألبانيا حقا بتاريخها في مجال التسامح بين الأديان والثقافات الذي نراه أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين. وإذ نواصل العمل بوصفنا وسطاء صادقين فضلا عن تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نستلهم تقاليدنا في التسامح والانفتاح والاحترام.

ولمواجهة هذه الطائفة من التحديات المعقدة اليوم، يجب أن يعتمد الجهد العالمي على عمل المنظمات الإقليمية فضلا عن

تنسيقه. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك فعال للأمم المتحدة ومحفل لتعزيز الفكرة الداعية إلى وجوب إنهاء التنافس بين الدول الكبرى وإفساح المجال للتعاون بين الدول العظمى. وأعتقد أن المبادئ الأساسية لوثيقة هلسنكي الختامية – احترام السيادة والسلامة الإقليمية والدفاع عن حقوق الإنسان – لا تزال اليوم، كما كانت في ذلك الوقت، نهجا بسيطا وفعالا لتحقيق الأمن والرخاء وبناء مستقبل سلمي. وستكون مهمتنا خلال العام المقبل في صون تلك المبادئ. وبوسع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تؤديا الآن أكثر من أي وقت مضى دورا حاسما من أجل السلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد راما على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني وجود الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معنا. وأعتقد أن من النادر جدا أن يجتمع مجلس الأمن بشخص هو في الوقت نفسه لاعب كرة سلة وفنان ورئيس وزراء والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأرحب به في المجلس.

وقد تابعت بعناية فائقة ما قاله عن المنظمة. واختتم كلمته بالتشديد على مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي لا تزال صالحة اليوم كما كانت عند إنشائها. إن ألمانيا عضو مؤسس في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولم تبرح تقدم دعما كبيرا لما تعتقد أنه منظمة رئيسية. كما نؤيد ما قاله الرئيس الحالي عن أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة شريكان طبيعيان. ولذلك، فإن ألمانيا تشجع كثيرا الشراكة بين المنظمتين، اللتين تشتركان، في نهاية المطاف، في المبادئ الأساسية وتدافعان، كما ذكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن تعددية الأطراف، التي تتعرض للخطر. وتشارك ألمانيا ماليا وتقدم الموظفين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تولينا رئاستها في عام ٢٠١٦.

وتؤيد ألمانيا أيضاً تأييداً تاماً البرامج والقضايا المواضيعية التي أبرزها الرئيس الحالي للمنظمة، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، ومنع العنف ضد المرأة، وتعزيز الحكم الرشيد، فضلاً عن مكافحة معاداة السامية والجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة. وأود أن أسلط الضوء على كل هذه النقاط، وبصفة خاصة على مسألة قريبة جدا من قلوبنا – دور المرأة في تعزيزمشاركتها في الحكومة وفي محادثات السلام وكذلك دورها في حماية النساء، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي.

وأود أن أركز على الجزء الأول من العرض الذي قدمه الرئيس الحالي. إن عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يحدث فرقا على أرض الواقع. ونحن نقدر كثيرا حقيقة أنه ركز على الأزمات التي طال أمدها في إقليم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أشار إلى القواز وذكرنا بمولدوفا وترانسنيستريا، حيث لا يزال هناك قوات روسية – في انتهاك لالتزامات قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول لعام ١٩٩٩. ولا يسعنا إلا أن نعزز وندعم جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد استثمرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خلال السنوات الست الماضي، في أوكرانيا أكثر من أي بلد آخر. وتقدر ألمانيا حقا أن الزيارة الأولى للرئيس الحالي، في وقت مبكر جدا، كانت إلى أوكرانيا، حيث قام بزيارة منطقة ستانيتسيا لوهانسكا، التي كان الجسر الخاص بها محل مناقشات في مناسبات عديدة هنا. وأذكر بمناشدتنا الطرفين إعادة بناء الجسر لتخفيف معاناة الناس. ومن الرائع أن هذا يحدث، وأشكر الرئيس الحالي على الرسالة التي بعث بها بزيارته للمنطقة.

إن ألمانيا لا تبرح ملتزمة بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. مر الآن ستة أعوام منذ قامت روسيا بغزو وضم أجزاء من أوكرانيا، القرم، وهي لا تزال تحتل جزءا من أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وتواصل ألمانيا، إلى جانب فرنسا، العمل

في إطار صيغة نورماندي لكفالة تحسن الحالة، وقد أحرز قدر من التقدم في مؤتمر قمة رباعية النورماندي الذي عقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، في باريس. ونناشد جميع الأطراف أن تواصل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ الرئيس زيلينسكي على ما قام به منذ توليه منصبه فيما يتعلق بالجسر وتنفيذ صيغة شتاينماير، فضلا عن الإيماءات الأخرى التي أظهرها. كما أناشد روسيا أن تلتزم باتفاقات مينسك.

وكما ذكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وقت سابق، فإن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا هي العملية الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ مرة أخرى المراقبين الذين يعملون في ظل ظروف صعبة. وهم يتعرضون باستمرار للمضايقة والتخويف وعرقلة عملهم. وندين استمرار التهديدات والقيود المفروضة على حركة بعثة الرصد الخاصة. وهذه الأعمال تحدث أساسا في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة، أي المناطق التي غزتها روسيا. وندعو كلا الجانبين إلى كفالة الوصول دون عوائق لبعثة الرصد الخاصة، التي لا تزال تستحق دعمنا الكامل في الاضطلاع بولايتها الهامة.

وأذكر بالإحاطة (انظر S/PV.8516)، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، التي قدمها رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة المنتهية ولايته، السفير أباكان، الذي أكد أيضا الظروف الصعبة التي يعملون فيها وحقيقة أنهم تعرضوا للمضايقة أساسا في الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، أعرب عن أسفي للحالة الصعبة التي تجد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نفسها فيها، وأشير إلى أن عتاد بعثة الرصد الخاصة قد تعرض أيضا للهجوم. كانت طائرة مسيرة من دون طيار تابعة لبعثة الرصد الخاصة تراقب القوافل الروسية التي تعبر الحدود وجرى إسقاطها.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر الرئاسة البلجيكية على عقد هذه الجلسة الهامة جدا. وأتقدم بالترحيب الحار بدولة السيد إدي راما، رئيس الوزراء ووزير أوروبا والشؤون الخارجية في جمهورية ألبانيا، وأشكره على إحاطته الوافية جدا.

ويسرنا أن نلاحظ أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد اضطلعت بدور هام في معالجة طائفة واسعة من الشواغل المتصلة بالأمن، مما ساعد على تحسين الأوضاع الأمنية والإنسانية وبسّر الحوار للتوصل إلى حلول في مختلف أنحاء أوروبا.

ونرحب ونشجع التعاون المستمر بين مجلس الأمن والترتيبات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. في الأسبوع الماضي، قدم ممثل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.8711)؛ واليوم، إحاطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي وقت لاحق من هذا الشهر ستكون هناك إحاطة بشأن الاتحاد الأوروبي. وهذه مجموعة من الإحاطات حسنة التوقيت من المنظمات الإقليمية إلى مجلس الأمن. ونشكر مرة أخرى الرئاسة البلجيكية على برنامج جيد التصميم هذا الشهر. وأود أن أدلي بثلاث نقاط بشأن موضوع اليوم.

أولا وقبل كل شيء، فإن المنظمات الإقليمية في وضع جيد جدا للمساعدة في صون السلم والأمن الدوليين بالطرق والوسائل والحلول المناسبة للسياق في المنطقة قيد النظر. ويمكنها أن تؤدي دورا حاسما في منع نشوب النزاعات، والمساعي الحميدة، والوساطة، والتوفيق، وغير ذلك من الوسائل السلمية لتسوية المنازعات. وخلال المناقشة المفتوحة التي جرت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8711) استمعنا جميعا إلى التزامات قوية من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نؤيد بقوة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها الأولوية العليا. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام

والأمن. وعلى الرغم من إنجاز عمل غير عادي في تغيير التصورات لدور المرأة في عمليات السلام، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا ولا تزال عرضة للخطر أثناء النزاعات وبعدها. ويمكن للمرأة أن تؤدي أدوارا هامة وفعالة في المجالات الأخرى ذات الأولوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل مكافحة انتشار خطاب الكراهية والتمييز والاتجار بالبشر. وينبغي تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن دور المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، ولا سيما بناء السلام بعد انتهاء النزاع، على نطاق واسع فيما بين المناطق والدول والشركاء. ويمكن أن يستفيد رصد وقياس التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من مجموعة شاملة من المؤشرات، التي يمكن أن تكون عالمية وكذلك إقليمية.

وأخيرا وليس آخرا، نحن نؤيد الدور الإيجابي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في رصد تنفيذ اتفاقات مينسك، مما يسهم بالتالي في تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وندعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لتحقيق تلك الغاية، بغية إيجاد حل سلمي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. ونود أن نؤكد من جديد أن جميع المنازعات يجب أن تتم تسويتها بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين دولة رئيس الوزراء إيدي راما على إحاطته. ونهنئه على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تتسم بالدينامية والاستباقية، ونتمنى له فترة ولاية ناجحة جدا.

ومما لا شك فيه أن عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جدير بالثناء. وهي، بوصفها أكبر ترتيب أمني إقليمي في العالم، بمثابة منبر للدبلوماسية الوقائية والتعاون المتعدد الأطراف عبر الصلة بين السلام والأمن والتنمية. وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بذلك النهج المتعدد الأبعاد لمنع نشوب النزاعات وضمان السلام الدائم. وتتطلب التهديدات القائمة للسلم والأمن الدوليين، في واقع الأمر، استراتيجيات سياسية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وتجسد ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا النهج المترابط في حد ذاته الذي له بالغ الأهمية للتخفيف من المخاطر عبر الوطنية القائمة والناشئة.

وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية على الخطوط الأمامية لمكافحة تغير المناخ، أن من واجبها الرسمي إثارة مسألة انعدام الأمن الناجم عن المناخ. وتتطلب التحديات المعقدة مثل تغير المناخ، وما يقترن به من مخاطر، حلولا متعددة الأوجه. ونرحّب بمبادرة البيئة والأمن الجارية المتعددة الوكالات، التي تعمل في إطارها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء الآخرون على تعزيز التعاون عبر الحدود من أجل الإدارة البيئية والتكيف مع تغير المناخ.

إن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية للعمليات السياسية وعمليات السلام والأمن. فمشاركتها الكاملة والمتساوية في جميع أشكال الحياة السياسية أمر أساسي للمجتمعات التي تعمل بشكل جيد. واحتفالا بمناسبة مرور عشرين عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يرحب وفد بلدي بالجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت إشراف ألبانيا.

وفيما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد أن المبادئ ينبغي أن توجه جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع. ونرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، بما في ذلك تبادل الأسرى والمناطق الجديدة لفض الاشتباك. ونشدد على أنه لا يمكن صياغة وتنفيذ حل دائم لهذه الأزمة إلا من خلال الحوار البناء والالتزام المستمر بمبادئ القانون الدولي. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف في عام ٢٠٢٠ من العمل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك برعاية صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي.

وفيما يتعلق بالنزاعات الحدودية الأخرى، بما في ذلك الحالتان في ناغورنو كاراباخ وترانسنيستريا، نؤكد من جديد أن المبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية وتقرير المصير للسكان المشردين لا تزال مقدسة. ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التسوية الشاملة لتلك المنازعات.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين دولة جزرية صغيرة نامية، كما قلت من قبل، ذات اقتصاد مفتوح وليس لدينا جيش عامل يقينا من العديد من التحديات الأمنية المعقدة اليوم. ونحن مدينون باستمرار وجودنا السلمي للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، حيث تعمل جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودولها الأعضاء معا من أجل النهوض بمصالحنا المشتركة المتمثلة في السلام والرخاء للجميع. ونسلم بأن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها شريكا رئيسيا للأمم المتحدة، مكانة هامة في هيكلنا العالمي للحوكمة. ونقدم أقصى دعمنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي تواصل تعزيز السلام والأمن والتنمية.

السيد الأدب (تونس): أود في البداية أن أشكر بلجيكا على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ويرحب وفد بلادي بالسيد إيدي راما، رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس وزراء جمهورية ألبانيا، ويتقدم له بالشكر على إحاطته القيمة بشأن البرامج المقررة في إطار رئاسة ألبانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لتجديد التهنئة لجمهورية ألبانيا على توليها رئاسة المنظمة لسنة ٢٠٢٠، متمنيا لها النجاح والتوفيق في مهامها، لا سيما في مجال تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

وبموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تمثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكبر منظمة للأمن الإقليمي ذات بعد متوسطي وأوروبي وآسيوي مكنها من مرتبة الشريك المميز لمنظمة الأمم المتحدة في إطار مواصلتها الاضطلاع بدور فاعل في توطيد مقومات السلم والأمن في المنطقة والعالم.

وبالنظر إلى أولويات المنظمة لسنة ٢٠٢٠، والتي تفضلتم بتقديمها اليوم والمتناغمة مع أولويات منظمة الأمم المتحدة لا سيما منها التي توجه عمل مجلس الأمن، فإن وفد بلادي يدعم هذه الأولويات ويؤكد على أهمية زيادة تعزيز الشراكة والتنسيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة وذلك بالنظر إلى القيم والأهداف المشتركة لتكريس آليات الدبلوماسية الوقائية بما يتماشى مع مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن السلامة الإقليمية.

وبناء على إيمان تونس الراسخ بأهمية العمل المتعدد الأطراف باعتباره الآلية الفضلى للتسوية السلمية للنزاعات والتوقي من نشوبها، فإن وفد بلادي يرى أن هذه المهمة السامية لا يمكن أن تتحقق إلا بتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باعتبار إلمامها بالأوضاع وبخصوصيات المناطق وقدرتها على فتح قنوات تواصل مباشرة بين مختلف أطراف النزاعات.

وفي هذا السياق، وبالإشارة إلى أهمية دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حل الأزمة في شرق أوكرانيا، فإن وفد بلادي يؤكد دعمه لجهودها الحثيثة للتوصل إلى حل شامل ومتوازن على أسس اتفاقات مينسك المبرمة في ٢٠١٥ لا سيما وفق إطار رباعية النورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية. وتسجل تونس، بهذه المناسبة، ارتياحها لانعقاد القمة الرباعية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بباريس والتوصل إلى اتفاقات بشأن العديد من تدابير بناء الثقة. كما يعرب وفد بلادي عن أمله في مضاعفة الجهود وفتح فضاءات حوار جديدة للتوصل إلى حلول جذرية لبعض النزاعات التي طال أمدها في الفضاء الأوروبي والمتوسطي.

وفي إطار تلازم الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية لتحقيق مفهوم الأمن الشامل، وباعتبار انتماء تونس

للفضاء المتوسطي، فإن وفد بلادي يشدد على التحديات الأمنية المشتركة، التقليدية منها والناشئة، التي تواجهها ضفتا المتوسط لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والأمن البيئي وأمن الفضاء الإلكتروني، ويدعو إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي بين منظمة الأمن والتعاون ومختلف الشركاء لضمان أمن واستقرار المنطقة.

ولإضفاء مزيد من النجاعة في مجال العمل متعدد الأطراف لتحقيق الأمن والسلم والتوقي من النزاعات، وبالنظر إلى التحديات التي تشهدها القارة الإفريقية وتأثيرها على الأمن والسلم في أوروبا والفضاء المتوسطي، يعرب وفد بلادي عن أمله في تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية.

كما ندعم جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تعزيز الحكم الرشيد وتكريس ثقافة التسامح وعدم التمييز في إطار المقاربة الأممية لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الإطار، يرحب وفد بلادي بتأكيد رئاسة المنظمة على ضرورة تعزيز دور الشباب والنساء في عمليات بناء السلم والأمن الدوليين.

وختاما، أود أن أجدد التأكيد على أهمية الجهود المشتركة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظومة الأمم المتحدة، لا سيما في إطار الشراكة مع مجلس الأمن، من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين والرفاه للبشرية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أتقدم بوافر الشكر للسيد راما على إحاطته. ويمكن لألبانيا أن تعول على دعم فرنسا الكامل في تنفيذ برنامج العمل الطموح الذي حددته لرئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وهناك ثلاث مسائل تستحق اهتمامنا بشكل خاص.

بعد ست سنوات تقريبا من بدء الأعمال العدائية، يجب أن يظل إيجاد حل للنزاع في شرق أوكرانيا أولوية قصوى. فالنزاع يشكل واحدا من أخطر الانتهاكات لمبادئ هلسنكي وأكثرها دموية، وهي المبادئ التي أنشئت على أساسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإنني أثني على الدور الحاسم الذي اضطلعت به المنظمة منذ اندلاع الأزمة، وفي هذا الصدد، أرحب بقيام السيد إدي راما، رئيس وزراء ألبانيا، بأول زيارة رسمية له إلى أوكرانيا بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتواصل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا مراقبة التطورات في الحالة الأمنية على أساس يومي في جميع المناطق في أوكرانيا وفي جميع أنحاء منطقة النزاع. كما تدعم الطرفين في تنفيذ اتفاقات مينسك. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الرصد الخاصة لمراقبة فض الاشتباك في المناطق التجريبية الثلاث في سانتانيتسا لوهانسكا، وبيتروفسكي، وزولوتي. ونشيد بالشجاعة التي أبداها الرجال والنساء العاملون في الميدان، وندين بحزم أي أعمال تهدف إلى تعريض أمنهم للخطر أو عرقلة مهمتهم. ويجب تنفيذ ولاية بعثة الرصد الخاصة تنفيذا كاملا في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا، بما في ذلك بالقرب من الحدود الروسية الأوكرانية.

كما تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور أساسي في تيسير الحوار بين الطرفين في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. وتمضي تلك العملية قدما بالاقتران مع المناقشات السياسية في إطار صيغة نورماندي، التي تستفيد الآن من زيادة الزخم منذ مؤتمر قمة ٩ كانون الأول/ديسمبر في باريس، وهو أول مؤتمر يعقد على مستوى رؤساء الدول منذ عام ٢٠١٦، والذي عملت فرنسا وألمانيا بنشاط لعقده. وننتظر الآن إحراز تقدم عملياتي جديد في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية حتى يمكن تنظيم مؤتمر القمة المقبل لصيغة نورماندي في الربيع.

ولا يمكننا أن نذكر الأزمة الروسية – الأوكرانية دون العودة إلى ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم. ويجب الاستمرار في توجيه الإدانة الشديدة لهذا الانتهاك لحدود أوكرانيا المعترف

بها دوليا. وفي هذا الصدد، نشجب تزايد عسكرة شبه الجزيرة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات، ولا سيما تتار القرم.

ثانيا، فيما يتعلق بمسار عملنا، ترحب فرنسا بإسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حل النزاعات التي طال أمدها التي لا تزال تهدد السلام والاستقرار في أوروبا وتؤثر بشدة على الحياة اليومية للسكان المدنيين.

وينبغي الترحيب بالزيارة التي قام بها مؤخرا الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بعملية التسوية في ترانسدنيستريان إلى مولدوفا. وتأمل فرنسا أن تساعد على إعطاء دفعة جديدة للمفاوضات.

وفيما يتعلق بناغورنو كاراباخ، تواصل فرنسا جهودها في مجال الوساطة بوصفها الرئيس المشارك لمجموعة مينسك، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا. ويبعث الاجتماع الأخير لوزيري الخارجية على التشجيع ويشهد على الرغبة في إجراء حوار بين الطرفين.

وإذ أنتقل إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، تؤكد فرنسا من جديد ضرورة أن تسفر المناقشات الدولية في جنيف عن نتائج ملموسة، فضلا عن التزامها بالسلامة الإقليمية لجورجيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفيما يتعلق بجميع تلك النزاعات، يجب التأكيد على أن توافر الإرادة السياسية للأطراف أمر بالغ الأهمية من أجل التوصل إلى تسوية طويلة الأجل وتعزيز الأمن في القارة الأوروبية.

ثالثا، وأخيرا، يجب أن يتمثل هدفنا المشترك في تعزيز كفاءة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وترحب فرنسا بقرار ألبانيا جعل المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزءا رئيسيا من رئاستها. كما نود التأكيد من جديد على التزامنا بالنهج المتعدد الأبعاد للأمن السائد داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبالالتزامات الخاصة بالبعد الإنساني. وفيما يتعلق بالبعد الإنساني، أود التنويه بالعمل الذي قام به مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسيد هارلم ديزير بوصفه ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام. كما يجب أن نشيد بإفساح ألبانيا المجال في جدول أعمالها لمسألة القضايا البيئية وأثرها على الأمن.

وبعد مرور خمسة وأربعين عاما على إبرام وثيقة هلسنكي الختامية، و ٣٠ عاما على توقيع ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، تظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نموذجا لشكل فعال من أشكال تعددية الأطراف القائمة على القاعدة الشعبية نشأ على أساس القيم المشتركة في وقت اتسم بوجود عداوات سياسية شديدة بشكل خاص. ويندرج تنفيذ الإنجازات التي حققتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعزيزها بين الأولويات التي نتشاطرها مع الرئاسة الألبانية، بما في ذلك التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فهذا التعاون، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، سيمكننا من إيجاد تعددية أطراف متجددة وتنشيطها بحيث تكون قادرة على التصدي للتحديات الرئيسية في عصرنا.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، على تخصيص جزء من وقته للحضور إلى هنا، حيث أعتقد إنه من المهم للغاية أن يستمع مجلس الأمن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونهنئه على توليه منصب الرئيس الحالي ونود أن نؤكد له دعم المملكة المتحدة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ركيزة رئيسية من ركائز النظام الدولي القائم على القواعد، تماما مثل الأمم المتحدة نفسها. فهي مؤسسة بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. وعلى نحو ما أبرز رئيس الوزراء راما،

من المهم أن تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لدى اضطلاعها بتلك المسؤولية، من إحداث فرق حقيقي على أرض الواقع.

وعلى نحو ما أشار متكلمون آخرون، يشعر شعب أوكرانيا بشدة هذه الحاجة بصفة خاصة. ونرحب بالزيارة التي قام بها السيد راما مؤخرا إلى أوكرانيا، حيث أتيحت له الفرصة ليشهد بنفسه واقع حياة الناس الذين يعيشون بالقرب من خط التماس. ونعتقد أنه محق في إعطاء الأولوية لاستجابة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للنزاع في شرق أوكرانيا. وتؤيد المملكة المتحدة الدفع من أجل وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا بشكل كامل وآمن ودون عوائق، فضلا عن توفير الموارد الكافية لكفالة قدرتها على الوفاء بولايتها.

وعلى نحو ما ذكر متكلمون آخرون، فإننا أيضا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم منذ الضم غير القانوني لها، بما في ذلك الاعتقالات، وسوء المعاملة، والتعذيب، وترهيب المعارضين السياسيين والأقليات، والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية والحريات الدينية لأولئك الذين لا يقبلون فرض التشريعات الروسية والمواطنة الروسية بالقوة في شبه الجزيرة. ولذلك، توجه المملكة المتحدة دعوة عاجلة إلى روسيا للإفراج فورا عن السجناء السياسيين البالغ عددهم ٨٩ سجينا أو أكثر المحتجزين حاليا في روسيا وشبه جزيرة القرم. ونرحب بالتزام الرئيس زيلينسكي بإيجاد حل دبلوماسي للنزاع في شرق أوكرانيا. وقد أدى تنفيذ أوكرانيا مؤخرا لتدابير بناء الثقة إلى عقد مؤتمر قمة بصيغة نورماندي في كانون الأول/ديسمبر في باريس وإلى المزيد من تبادل الأسرى. ونتطلع لأن تمتثل روسيا للالتزامات الواردة في اتفاقات مينسك التي وقعت عليها وأن تستخدم نفوذها لضمان أن يتصرف الانفصاليون بالمثل. كما ندعو روسيا إلى القيام بدورها لتمكين مواصلة فك الاشتباك وتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول الكامل إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

ويتعين على روسيا أن تحترم استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا، وأن تسحب قواتها من كامل أوكرانيا، وأن تنهي ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفستوبول. فالقرم ودونباس جزء من أوكرانيا، وما فعلته روسيا ولا تزال تفعله هناك ينتهك التزاماتها بموجب القانون الدولي ويشكل تحديا خطيرا للنظام الدولي القائم على القواعد.

ونرحب بمنح رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأولوية لحل النزاعات، بما في ذلك عمل بعثة الرصد الخاصة ومجموعة الاتصال الثلاثية المعنية بأوكرانيا، فضلا عن حل النزاعات الأخرى التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشأننا شأن الآخرين، نعلق أهمية كبيرة على العمل الذي يؤديه الوجود الميداني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع أنحاء المنطقة. وتتشرف المملكة المتحدة بدعم رئاسة رئيس الوزراء راما من خلال رئاستها للجنة الأمن التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن ممتنون جدا إزاء تصميمه على التصدي للجريمة المنظمة ونشدد على أهمية ضمان اتخاذ الإجراءات وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

إن تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة على صعيد مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف قوي للغاية. ونرحب بشراكة المنظمة مع هيئات مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن ونتطلع إلى المؤتمر المشترك المقبل الذي ستعقده المنظمة مع مكتب مكافحة الإرهاب في سويسرا بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتكمن القيمة الفريدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نهجها التوافقي فيما يتعلق بالمبادئ والالتزامات التي يمكن التحقق منها وهو ما يحقق المنفعة المتبادلة ويساعد في تفادي سوء التقدير أو التصعيد. وتأمل المملكة المتحدة في أن يجري

الحفاظ على الآليات القائمة لبناء الثقة والأمن وتعزيز تنفيذها خلال عام ٢٠٢٠، بما في ذلك معاهدة السماوات المفتوحة ووثيقة فيينا.

ونشيد بتركيز رئيس الوزراء راما على الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعزيز دور المرأة في مجالي السلام والأمن. ولا يزال منع العنف الجنسي في حالات النزاع يشكل أيضا أولوية لحكومة بلدي. ونحن فخورون جدا بأن نعرب لرئيس الوزراء راما عن دعمنا الكامل خلال رئاسته لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رئيس الوزراء إيدي راما، على إحاطته الشاملة بشأن أولويات الرئاسة الألبانية وعلى تركيزه الواضح على ضرورة الامتثال لمعايير المنظمة ومبادئها ومسؤولياتها. فذلك هو الأساس لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المنظمة بأسرها وكذلك لتسوية النزاعات. ولتحقيق ذلك، يتعين على المنظمات العالمية والإقليمية أن تعمل يدا بيد. وثمة حاجة إلى قيام تعاون قوي بين المنظمة والأمم المتحدة.

تؤيد إستونيا بقوة العمل الحر والمستقل لجميع آليات ومؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتدرك الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم السياسي تحقيقا لذلك. ولا تزال بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا أكثر مصادر المعلومات موثوقية عن الحالة في أوكرانيا. ولذلك، من المؤسف استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل موظفي البعثة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا مما يحول دون تنفيذ البعثة لولايتها تنفيذا كاملا. وعلاوة على ذلك، فإن محاولات تهديد موظفي البعثة وتخويفهم ومضايقتهم، فضلا عن المحاولات التي تستهدف أصول البعثة وإتلافها، بما في ذلك الطائرات المسيرة من دون طيار هي محاولات مؤسفة. وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي ولالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وندين الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول والعدوان العسكري في شرق أوكرانيا. ويجب أن تتاح للبعثات الدولية لرصد حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان إمكانية الوصول إلى شبه جزيرة القرم، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويساورنا قلق عميق إزاء أن الحالة الأمنية في دونباس قد أصبحت أكثر اضطرابا. ولا يزال قطاع غير خاضع للمراقبة من الحدود بين أوكرانيا وروسيا يبلغ طوله ٤٠٠ كيلومتر يسمح بتدفق الأسلحة والأفراد، مما يؤدي إلى تفاقم النزاع ويزيد من توتر الحالة وهشاشتها. وندعو روسيا، بوصفها طرفا في النزاع، إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في اتفاقات مينسك، بما في ذلك التي تم التعهد بها خلال مؤتمر قمة مجموعة رباعية نورماندي في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ويشمل ذلك تنفيذ وقف كامل وشامل لإطلاق النار بالنظر إلى أن الحالة تفاقمت مؤخرا وأدت إلى وقوع مزيد من الضحايا المدنيين. وقد قُتل أكثر من ٠٠٠ ١٣ شخص، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ٣ مدني، وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص بجروح منذ بداية النزاع. ويجب أن يتوقف الدعم العسكري والمالي للتشكيلات المسلحة المسؤولة عن ذلك. وإنهاء الاحتلال واستعادة أوكرانيا فعليا لأراضيها جزء لا يتجزأ من أنجع سبيل لاستعادة الأمن الإقليمي. وأود أن أسأل رئيس الوزراء راما السؤال التالي: كيف يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الأمن تقديم المساعدة عمليا في الدفع نحو اتخاذ الخطوات اللازمة لحل النزاع؟

تكرر إستونيا أيضا الإعراب عن قلقها العميق إزاء الحشد العسكري الروسي في المناطق المحتلة من جورجيا والذي يشكل انتهاكا لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وندعو روسيا إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير تنفيذه اللاحقة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وإلى سحب قواتها العسكرية من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا من دون تأخير.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بقلق عميق إزاء المناورات العسكرية الروسية وتعزيزات الهياكل الأساسية وأنشطة إقامة حدود في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين. والقيود المفروضة على حرية تنقل السكان المتضررين من النزاع هي مثال على هذه الإجراءات. فهي تزيد من انقسام المجتمعات المحلية الجورجية وتتسبب في مكابدة السكان المحليين لمشاق وفي شعورهم بالإحباط والخوف. ونحث روسيا على وقف هذه الأعمال المزعزعة للاستقرار في جورجيا.

ولا تزال بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي هي البعثة الدولية الوحيدة الموجودة في الميدان ونشجب أي إجراء يحول دون اضطلاعها بعملها. وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي تشمل كامل أراضي جورجيا، بما في ذلك منطقتا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية النزاع ونشدد على الحاجة الملحة إلى نشر وجود كبير ومتعدد الأبعاد للمنظمة في جميع أنحاء جورجيا بالكامل، مما سيساعد المنظمة مساعدة كبيرة في مباحثات جنيف الدولية وفي آلية منع الحوادث ومواجهتها وفي تنفيذ تدابير بناء الثقة. ونأسف لأن مباحثات جنيف الدولية لا تزال تواجه صعوبات بشأن مواضيعها الأساسية المتعلقة بالأمن والاستقرار والقضايا الإنسانية. ونشدد على ضرورة إبداء المزيد من الإرادة السياسية لتعزيز تلك المباحثات الجوهرية من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

تؤيد إستونيا الجهود التي يبذلها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثله الخاص والبعثة لتسوية النزاع في منطقة ترانسنيستريا بمولدوفا. ويجب التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة ودائمة، مع ضمان تحقيق استقرار جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندعو البعثة إلى مواصلة رصد الحالة في المنطقة الأمنية والإبلاغ بانتظام عن الحوادث التي تقع هناك.

ختاما، نؤيد عمل مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في قيادة الجهود الرامية إلى حل النزاع في ناغورنو كاراباخ. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع وسطاء مجموعة مينسك والامتناع عن الأنشطة والخطابات المزعزعة للاستقرار.

السيد أوجي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رئيس وزراء ألبانيا ووزير شؤون أوروبا والشؤون والخارجية، دولة السيد إيدي راما، على إحاطته. وتجدر الإشادة بنموذج تعاون المنظمة الذي يمثل تجسيدا للرؤية المشتركة لدولها الأعضاء في تحمل المسؤولية عن أمنها الجماعي.

مكنتنا جلسة الإحاطة المعقودة اليوم من فهم محور التركيز الرئيسي لعمل ألبانيا على رأس المنظمة – وهو مكافحة الفساد والاتجار بالأشخاص وانتشار خطاب الكراهية وحل النزاع في شرق أوكرانيا والنزاعات الأخرى في منطقة عمليات المنظمة. ويشكل انتشار خطاب الكراهية، الذي يشجع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، تحديا استراتيجيا يجب أن يواجهه المجتمع الدولي باتخاذ مزيد من الإجراءات. ويجب أن تتجلى هذه الإجراءات في بذل جهود متضافرة في مجالات التنمية المستدامة وبناء المؤسسات وسيادة القانون والحكم الرشيد.

وترحب النيجر بتوقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب مكافحة الإرهاب وبالتعاون الممتاز بينهما. ونشجع المنظمتين على تكثيف جهودهما التعاونية في المجالات المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونحثهما على تحديد الفرص المتاحة للتعاون في سياق تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن.

أما فيما يتعلق بالدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة النزاعات ومنعها وعلى نحو

يتماشى مع مبدأ تفريغ السلطة، فترحب النيجر بنتائج الاجتماع الذي انعقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بشأن أوكرانيا، على شاكلة نورماندي، بين فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا. لقد مهد الطريق لاعتماد مختلف تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تبادل الأسرى، وإنشاء مناطق جديدة لفض الاشتباك، وفتح نقاط عبور جديدة على طول خط التماس. ولذلك نشجع الرئاسة الألبانية على العمل من أجل استعادة السلام والاستقرار في أوكرانيا من خلال الجمع بين الأطراف المعنية للتغلب على خلافاتها من بغية تنفيذ اتفاقات مينسك، وفقا للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.

إن مكافحة الإرهاب، وتهديدات السلام والأمن، وتغير المناخ، وإدارة تدفقات الهجرة تصب في مجالات زيادة تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما المنظمات الأفريقية. في الواقع، من المعروف جيدا أن ديناميات الأمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تؤثر على السلام والأمن في أوروبا. ومن هذا المنطلق، تدعو النيجر إلى توسيع وتعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتلك المنظمات. ويمكن النظر في هذا النهج مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بغية التماس حلول للتحديات الراهنة التي تواجه منطقة الساحل من حيث السلام والأمن ومكافحة الفقر، حلول، تنطلق من روح التضامن والعمل المتضافر.

السيد باركن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي الشرف أن يكون معنا في القاعة اليوم، رئيس الوزراء راما، ونشكره على إحاطته الإعلامية. إن حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام وصون الاستقرار الإقليمي كلها مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعا، ولكن لا يمكن الحفاظ عليها من دون بذل جهد وطيد. وهذا يجعل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريكا حاسما في ترسيخ تلك القيم، لأن هذا الجهد يكمل أيضا جهود مجلس الأمن في معالجة الشواغل الأمنية العالمية.

إننا نواجه اليوم طائفة من التحديات التي تهدد المؤسسات الديمقراطية. فالحرب الإلكترونية وحملات التضليل، بما في ذلك التدخل في انتخابات دول أخرى، تمزق نسيج المجتمعات الحرة والمفتوحة. إن الدول والزعماء الاستبداديون الذين يتجاهلون حقوق الإنسان وكرامة شعوبهم، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الدين والمعتقد، والتجمع السلمي، يتجاهلون أيضا سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية. ونقدر التزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمكافحة تلك الهجمات على الحرية والتحديات ذات الصلة خلال رئاسة رئيس الوزراء راما للمنظمة.

إن الولايات المتحدة، بوصفها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأكبر مقدم للدعم المالي والموظفين فيها، تعمل على النهوض بجميع أبعاد عمل المنظمة. ونشجع التقدم نحو تحديث شامل لوثيقة فيينا لتعزيز الشفافية العسكرية وإعادة بناء الثقة بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعددها ٥٧ دولة. ونرحب أيضا بزيادة تركيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الفساد والحكم الخاضع للمساءلة. ومن الجدير بالذكر أن بعض دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تفِ بالتزاماتها أو نفذت ترتيبات تحديد الأسلحة بصورة انتقائية. وتقتضي الحاجة قيادة خلاقة وشجاعة للحوار المنظم وتناول المسائل الأمنية لمعالجة تلك الإخفاقات.

ما من مكان لوجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر أهمية من وجودها في أوكرانيا. لقد أدى استمرار العدوان الروسي إلى مقتل أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص، وتشريد ١,٤ مليون شخص، وترك ٣,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا يشكل أكبر تهديد للأمن الأوروبي منذ الحرب الباردة. ونشعر بالتشجيع للتقدم المحرز مؤخرا، بما في ذلك تبادل

المحتجزين في الآونة الأخيرة بين أوكرانيا وروسيا، والعمل على تحسين الظروف الإنسانية. لقد تحقق ذلك التقدم بفضل الالتزام الشديد جدا من جانب الرئيس زيلينسكي بالتوصل إلى حل سلمي.

بيد أننا بحاجة إلى أن نرى أكثر من ذلك بكثير من جانب روسيا التي لا تزال تتجاهل الدعوات إلى وقف شامل لإطلاق النار. وقد حرضت روسيا على ذلك الصراع، وتواصل القيام بتسليح وكلائها في شرق أوكرانيا وتدريبهم، وقيادتهم وتمويلهم، والقتال إلى جانبهم. ويجب عليها أن تفي على الفور بالتزاماتها في مينسك، وأن تسحب قواتها، وأن تزيد الدعم لأعمال فض الاشتباك، وأن توسع نقاط العبور، وأن تحترم سيادة أوكرانيا، سواء في شرق أوكرانيا أو شبه جزيرة القرم على حد سواء. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، نفخر بالعمل الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، بما في ذلك التقييمات الأساسية التي تجريها بعثة الرصد الخاصة للحالة على أرض الواقع. وندعو روسيا ووكلائها إلى التوقف عن التدخل في عمل مراقبي البعثة وأصولها، ومنحهم إمكانية الوصول الكامل والحرية للوفاء بولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

تؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية. ونحن لا نعترف، ولن نعترف أبدا، بضم روسيا المزعوم لشبه جزيرة القرم. وننضم إلى شركائنا الأوروبيين وغيرهم في التشديد على أن جزاءاتنا المتعلقة بأوكرانيا والمفروضة على روسيا ستظل سارية حتى تنفذ روسيا التزاماتها في مينسك تنفيذا كاملا. وستظل جزاءاتنا التي تركز على شبه جزيرة القرم سارية المفعول حتى تعيد روسيا السيطرة الكاملة على شبه الجزيرة إلى أوكرانيا.

تعارض الولايات المتحدة أيضا استمرار احتلال روسيا لأبخازيا واوسيتيا الجنوبية اللتين تشكلان جزءا من جورجيا. إن أعمال روسيا تتعارض مع التزاماتها الدولية وتنتهك سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وعلى الرغم من أن روسيا تشارك في مفاوضات تسوية ترانسدنيستريا التي تجريها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصيغة ٥+٢، لم تفِ روسيا بالتزاماتها المقطوعة في مؤتمر قمة المنظمة في إسطنبول المنعقد في عام ١٩٩٩ بسحب قواتها من مولدوفا. وبدلاً من ذلك، سخرّت روسيا الصراعات المطولة لعرقلة تطوير نظام قائم على قواعد، وإبطاء انجذاب المنطقة نحو المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية.

إننا نتطلع إلى العمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحسم تلك النزاعات، بما في ذلك مناقشات جنيف الدولية ومحادثات ٥ +٢. ونشكر رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول المشاركة على دعم لعملية مجموعة مينسك، التي تعمل فيها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا على نحو مثمر بوصفها رؤساء مشاركين لمساعدة الجانبين على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورني – كارا باخ، وذلك عن طريق التفاوض.

كما ذكرت في بداية ملاحظاتي، فإن الحفاظ على حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والسلام والاستقرار كلها تتطلب جهدا وطيدا. وفي هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بذلك الجهد، وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز المبادئ التي تقوم عليها الأمم الحرة، داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): استمعت الصين باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها دولة السيد إيدي راما، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس الوزراء ووزير شؤون أوروبا ووزير خارجية جمهورية ألبانيا.

تمر الحالة الدولية في الوقت الحاضر، بتغيرات تجري على وتيرة أسرع وأعمق من ذي قبل، مع تزايد العوامل التي تسبب

عدم الاستقرار وعدم اليقين. إن الانفرادية والحمائية آخذة في الازدياد، مما يعرض النظام الدولي وسيادة القانون للخطر. وكما ذكر السيد راما، فإن تعددية الأطراف تتعرض للهجوم. ولا يوجد بلد بمنأى عن تلك المخاطر والتحديات.

ولئن كانت الأمم المتحدة محور الآلية الدولية للأمن الجماعي، فإن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية خصائص فريدة في حل القضايا الإقليمية الساخنة. وتؤيد الصين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز تعاونها، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بغية صون السلم والأمن الدوليين بصورة مشتركة، والتمسك بشدة بمقاصد ومبادئ الميثاق، والنهوض بقوة بالحوار والتشاور لحل القضايا الساخنة الإقليمية، والقيام بنشاط بعمل الدبلوماسية الوقائية لنزع فتيل النزاعات والصراعات سلميا.

ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تحافظ على تعددية الأطراف. وينبغي أن تمتثل في أفعالها للقانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، ولا سيما احترام السيادة الوطنية والاستقلال والسلامة الإقليمية.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بشكر بلجيكا على عقد هذه الجلسة المهمة جدا. وأود أيضا أن أرحب في مجلس الأمن بدولة السيد إدي راما، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس الوزراء ووزير شؤون أوروبا ووزير خارجية جمهورية ألبانيا، وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والمتبصرة جدا.

ترحب إندونيسيا بالدور الإيجابي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في معالجة قضايا السلام والأمن في مناطقها الإقليمية. وترحب إندونيسيا أيضا بالأهداف الرئيسية الثلاثة للرئاسة الألبانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٢٠: إحداث تغيير على أرض الواقع وتنفيذ التزامات المنظمة وبناء الاستقرار من خلال الحوار.

وأود في هذا الصدد أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالتقيد بالقانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية واحترامها، ترى إندونيسيا أن أنشطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يجب أن تتماشى مع القانون الدولي وأن تحترم مبادئ عدم التدخل والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويجب على الجميع أيضا أن يلتزموا بمبدأ عدم استعمال القوة في حل النزاعات، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، إن الحوار أساسي للحفاظ على السلام. ويجب إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية، التي تنطوي على إجراء حوار شامل للجميع، وأن تحظى بالدعم الكامل لكل الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويجب بذل كل جهد ممكن لبناء الثقة وحل النزاعات سلميا. ونؤمن مخلصين بقيمة الحوار وضرورة تسوية المنازعات بطريقة ودية. وربما لا تكون الإرادة السياسية موجودة دائما لدى الأطراف في البداية، ولكن بالإمكان تعزيزها من خلال استمرار الحوار والاحترام المتبادل وصنع السلام على نحو ذي مصداقية.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أود تناولها بتعزيز الترتيبات الإقليمية. فعلى مدى أسبوعين، عقدنا جلستي إحاطة للمجلس تتعلقان بدور المنظمات الإقليمية. والواقع أن أهمية الترتيبات الإقليمية منصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق. وينبغي الاضطلاع بعمليات سياسية بصورة مستمرة داخل المناطق وفيما بينها على حد سواء لإيجاد حلول ودية ودائمة للنزاعات والتوترات.

وتقر البيانات الرئاسية المتعلقة بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك البيان الرئاسي S/PRST/2007/42، الذي جرى عرضه واعتماده أثناء رئاسة إندونيسيا في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهيأة تماما لفهم الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات وسائر التحديات القائمة في مجال الأمن في المناطق القريبة منها ولممارسة دور مؤثر من أجل منعها أو تسويتها.

ونقدر التزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتقيد بروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لدعم الولاية العالمية للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. ولدى المنظمة إمكانات كبيرة للمساعدة في تخفيف حدة التوترات وإعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون بشأن الشواغل الأمنية المشتركة.

وفي جنوب شرق آسيا، حيث تقع إندونيسيا وفييت نام، لدينا رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للرابطة في تعزيز السلام والاستقرار من خلال الاحترام الراسخ للعدالة وسيادة القانون في العلاقات بين بلدان المنطقة وخارجها. وثمار ذلك ملموسة. فمنذ إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٦٧، لم تنشب نزاعات كبيرة في جنوب شرق آسيا. وتضم المنطقة، التي يبلغ مجموع سكانها أكثر من ٦٥٠ مليون نسمة، بعضا من أسرع الاقتصادات نموا وهي محرك النمو العالمي.

أود أن أختتم بياني متمنيا للسيد راما كل النجاح، خلال فترة توليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تنفيذ الأهداف الرئيسية الثلاثة التي سلط عليها الضوء في إحاطته.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود جنوب أفريقيا أن تشكر رئيس الوزراء راما على إحاطته بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونود أن نشيد بالعمل الجيد الذي يواصل القيام به في منطقته لدعم صون السلام والأمن الدوليين.

لا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلام والأمن أولوية بالنسبة لوفد بلدي، ونرحب بجميع الجهود المبذولة لتعزيز العلاقة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة – المنظمة التي نقدرها بوصفها تجسيدا لتعددية الأطراف والتعاون، ولا سيما في دعم حقوق الإنسان وصون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية. ومن شأن التواصل مع المنظمات الإقليمية التي لديها معرفة عن كثب بالسياقات المحلية التي تعمل فيها تعزيز جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ودعم جنوب أفريقيا لتلك العلاقة مترسخ في إيماننا بأن تعددية الأطراف تتعزز من خلال النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتتوخى المادة ٥٤ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بموجبه إحاطة إلى المجلس اليوم، تعاونا قويا بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وتواجه كل منظمة إقليمية مجموعة فريدة من تحديات السلام والأمن التي تحددها المناطق التي تعمل فيها وكيفية التصدي لهذه التهديدات.

ولذلك، لا يزال تعزيز التعاون مع مجلس الأمن أمرا بالغ الأهمية. ولا يعتقد وفد بلدي أن الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين تعفي المجلس من المسؤوليات المنوطة به بموجب الميثاق بوصفه القيم على السلام والأمن الدوليين. فجهودها تُكمل بعضها بعضا. وهذا هو السبب في أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا يزال بالغ الأهمية.

لا تزال التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة تقوض سبل منعنا وتصدينا للتحديات التي قد تواجهها أكثر من منطقة واحدة. وفي هذا الصدد، ربما يكون من المفيد للهيئات الإقليمية أن تتعاون أيضا وتتقاسم الخبرات، وكذلك أفضل الممارسات.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن يسهم تعميق التعاون بين الاتحاد الأفريقي – وعلى وجه التحديد مجلس السلم والأمن التابع له – ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق أهداف السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي وفي التصدي للتحديات.

وإذ أنتقل إلى أحد المجالات الرئيسية لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ترحب جنوب أفريقيا باجتماع وزراء خارجية بلدان صيغة نورماندي الأربعة – أوكرانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا – الذي عُقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ويود وفد بلدي أيضا أن يثني على المنظمة لما تبذله من جهود في أوكرانيا، فيما تنفذ ولايتها بجدية في رصد تنفيذ اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥ التي أيدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بشأن حل النزاع في شرق أوكرانيا. وفي هذا الصدد، لا يزال من الضروري أن تنفذ جميع الأطراف التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك.

ومن المهم أن تتاح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا إمكانية الوصول دون عوائق، بموجب ولايتها، لرصد الامتثال لاتفاقات مينسك والتحقق منه. وفي هذا الصدد، نشجع أيضا جميع الأطراف على تعزيز كل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل دائم وسلمي.

أود أن أختتم بياني بالانضمام إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإشادة بجهود السيد راما لإعطائه الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأن ذلك يمثل أيضا أولوية بالنسبة لجنوب أفريقيا، وللتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن الامتنان لوجود السيد إدي راما، رئيس الوزراء ووزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في ألبانيا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بين ظهرانينا اليوم. ونحن على ثقة بأن خبرته وقيادته ستسهمان إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف المنظمة. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ وزير الخارجية لايتشاك والرئاسة السلوفاكية على النجاحات التي تحققت خلال فترة ولايته.

نسلم بأن أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتسق مع العمل الجاري في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والذي يشمل، في جملة أمور، كفالة استمرار الالتزامات السياسية ومنع التصعيد وتحسين الأمن وتعزيز الحوار. ونلاحظ أن رؤيتها وتحدياتها تتماشى أيضا مع تعددية الأطراف والأمن الإقليمي والآمال في تحقيق السلام من خلال الحوار السياسي.

ونشيد باجتماع صيغة نورماندي المعقود في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بدعم من مجموعة الاتصال الثلاثية. وقد أسفر الاجتماع عن تبادل ٢٠٠ سجين بين روسيا وأوكرانيا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبتيسير منها. وهذا يبعث برسالة إيجابية مفادها أننا نسير نحو آفاق جديدة ونحن على ثقة بأنه سيجري قريبا اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة ستفتح أبوابا جديدة، بما في ذلك عقد مؤتمر قمة آخر لصيغة نورماندي.

وقد أعطت زيارة السيد راما الأخيرة لأوكرانيا دفعة هامة لجهود بعثة الرصد الخاصة في ذلك البلد. ونأمل أن يظل حل هذا النزاع هدفا ذا أولوية للبعثة، كما هو الحال بالنسبة للمجلس، تمشيا مع استعداده للإسهام في التسوية السلمية للأزمة من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك.

ترحب الجمهورية الدومينيكية بأن مكافحة العنف ضد المرأة، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة، تمثل واحدة من القضايا الملحة المدرجة في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ باهتمام استعداد المنظمة للنهوض بالحوار بهدف التصدي لانتشار جرائم الكراهية وخطاب الكراهية، ولتعزيز التسامح وعدم التمييز، ولتشجيع تبادل وجهات النظر بشأن حماية

البيئة. فمنظمة الأمن والتعاون محور إقليمي هام لهذه القضايا، حيث يتجاوز تعداد سكان دولها بليون نسمة وتتماشى أعمالها مع المصالح العليا للأمم المتحدة.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجهود الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك فيما يتعلق بنزاع ناغورنو كاراباخ وعملية التسوية في ترانسنيستريا. ونتمنى للرئاسة الألبانية كل النجاح في جدول أعمالها للدورة الجديدة ونحثها على التصدي لخطة عملها الشاملة بقوة وعزم، بدعم من المجلس، من أجل تعزيز تعددية الأطراف والإسهام في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس الوزراء ووزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في جمهورية ألبانيا، السيد إدي راما، على إحاطته عن أعمال المنظمة والقضايا المدرجة في جدول أعمالها.

ما فتئ الاتحاد الروسي يدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وإعلان المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٦. ونعتقد أن هذه المنظمة الإقليمية يجب أن تكمّل الجهود الدولية المبذولة في القارة الأوروبية. ونأمل أن تلتزم الرئاسة الألبانية للمنظمة التزاما صارما بولاية المنظمة وأن تقوم بدور الوسيط الأمين لتحقيق توافق الآراء وتعزيز المصالح والأولويات الجماعية للدول الأعضاء في المنظمة، وأن الأمن والتعاون في أوروبا، وأن تتبع نهجا محايدا.

إن التعاون بين المنظمتين واسع النطاق تماما في الممارسة العملية، رغم أنه لا يزال هناك مجال لزيادة تعزيزه. وعلى سبيل المثال، لا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتمتع بإمكانيات كبيرة لمكافحة التهديدات عبر الوطنية، لا سيما تلك التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب وتمويل الإرهاب ونشر الأيديولوجية المتطرفة. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، من المهم التقيد الصارم بالمبادئ التوجيهية للتعاون الدولي التي وضعها مجلس الأمن. ونعتقد أن طرح مبادرات لا تحظى بتوافق الآراء، مثل مفهوم التصدي للتطرف العنيف الذي يحاول بعض أعضاء منظمة الأمن والتعاون الترويج له، هو خطوة في الاتجاه الخاطئ. ونؤيد اعتزام مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتلك المنظمة تنظيم مؤتمر بشأن مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير في فيينا، ونتطلع إلى نجاحه.

لقد حان الوقت لتعزيز عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل كبير في مجال مكافحة تهديد المخدرات. ونرحب بخطط الرئيس الحالي لتنظيم مؤتمر لمكافحة المخدرات. وخلال العام الماضي، اكتسب عمل المنظمة بشأن الأمن في سياق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زخما جديدا. ونأمل أن تواصل المنظمة اتباع موقف بناء عند النظر في هذه القضية. وينبغي إعطاء الأولوية لضمان استمرار المفاوضات بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف إبرام اتفاق عالمي بشأن قواعد السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وينبغي أن تنص هذه القواعد على المكانة المتساوية لجميع الدول في مشاركتها في مجال الإنترنت وفي إدارة الشبكة.

وبينما نواصل رؤية تآكل الثقة المتبادل في العالم، فإن المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لديها مهمة خاصة تتمثل في استعادة جو من التفاهم المتبادل من أجل حل حالات الأزمات في مناطقها. وبطبيعة الحال، يتمثل المعيار الرئيسي للفعالية في هذا الصدد في الإسهام في حل النزاعات. ونسعى من جانبنا جاهدين إلى تقديم كل مساعدة ممكنة للجهود المبذولة في إطار تلك المنظمة. وبصفتنا رئيسًا مشاركًا لمجموعة مينسك، فإننا ندعم بنشاط حل نزاع ناغورنو كاراباخ ونعمل على تقريب وجهات النظر بين الجانبين في إطار تسوية مسألة ترانسنيستريا. ونرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة

ومنظمة الأمن والتعاون في البلقان، وكذلك بحقيقة أن المنظمتين ستشاركان في رئاسة مناقشات جنيف بشأن تحقيق الاستقرار في القوقاز.

بطبيعة الحال، عند الحديث عن الحالات القُطرية المدرجة في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من المستحيل عدم ذكر الأزمة الداخلية في أوكرانيا. وتقوم المنظمة بدور إيجابي للغاية في تسويتها، وتشكل مجموعة التدابير التي تنص عليها اتفاقات مينسك السبيل الوحيد لتحقيق هذه الغاية. وتدعو تلك الوثيقة الأساسية، التي أيدها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، إلى إجراء حوار مباشر بين كييف ودونيتسك ولوغانسك، والذي أنشئت من أجله مجموعة الاتصال الثلاثية. وتضطلع بعثة الرصد الخاصة التي ندعم عملها بدور رئيسي في دعم منظمة الأمن والتعاون. ويجب أن تقدم البعثة تقارير كاملة وموضوعية قدر الإمكان عن الحالة بما في ذلك الخسائر في أرواح المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية، وينبغي أن تكون على اتصال مباشر مع السلطات المحلية في دونباس. وندعو الرئيس الحالي للمنظمة إلى ضمان نشر بعثة الرصد الخاصة لتقارير مواضيعية عن المدنيين ضحايا النزاع في دونباس وتدمير البنية التحتية المدنية طوال فترة النزاع.

وللأسف، ورغم الجهود الدبلوماسية الكبيرة، لا تزال الأزمة في أوكرانيا بعيدة عن الحل. وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى رد محايد على البيانات التي تصدرها كييف بانتظام بشأن رغبتها في تعديل اتفاقات مينسك. وبالمناسبة، سيصادف يوم ١٢ شباط/فبراير مرور خمس سنوات على توقيع الاتفاقات. وقد أعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للاتفاقات في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) وأكد هذا الدعم في بيانه الرئاسي S/PRST/2018/12، المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وهناك العديد من الأمثلة على النهج التحريفي لكييف. ولا يحتاج المرء إلا أن يقتبس من أقوال ممثل كييف في مجموعة الاتصال الثلاثية، السيد أوليكسي ريزنيكوف، الذي قال في مقابلة صحفية نُشرت في ٢٣ كانون الثاني/يناير إن موقف الرئيس زيلينسكي لم يتغير ويمكن تلخيصه في أنه يرى ضرورة تعديل اتفاقات مينسك على الأقل جزئيا. وسيكون من المثير للاهتمام أن نسمع آراء زملائنا الفرنسيين والألمان بشأن إلى أي مدى يتوافق مثل هذا التصريح مع رؤيتهم لمستقبل عملية السلام الأوكرانية.

متى سيتوقفون عن إنكار ما هو بديهي؟ فعلى مدار السنوات الخمس الماضية، لم تف كييف بالتزام سياسي واحد واستغلت كل ذريعة ممكنة للامتناع عن إجراء حوار مع مواطنيها واستمرت في ادعاء وقوع عدوان روسي ليس له وجود دون تقديم أي دليل على ذلك. وللأسف، يمكننا أن نستنتج من كلمات زملائنا، بما في ذلك الممثل الدائم لألمانيا، أنهم لا يزالون مستعدين لتأييد مثل هذه الادعاءات، رغم أن الرئيس السابق لبعثة الرصد الخاصة، السيد ارتوغرول أباكان، قد دحضها في نفس هذه القاعة.

وعموما، وكما سمعنا من بيانات زملائنا الغربيين، لا أحد قرأ على الإطلاق اتفاقات مينسك، بل لا أحد ينوي قراءتها. ويبدو أن من الأفيد أن يستمروا بإصرار في توجيه أصابع الاتهام إلى روسيا كطرف في هذا النزاع – وهو اتهام ينافي جميع الحقائق والحس السليم – وبالتالي يسهموا في الجهود التي تبذلها سلطات كييف للتهرب من مسؤوليتها. فهم في الأساس يعطون كييف تفويضا مطلقا للقيام بأي عمل قد تقوم به ضد مواطنيها. وبالمناسبة، قد يتكون لدى بعض الناس انطباع – من بيانات بعض زملائنا هنا الذين ادعوا أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم – بأن المنطقة، التي عادت إلى روسيا، مغلقة بطريقة أو بأخرى أمام الزوار الأجانب، وأنه لا يسمح لأحد بالدخول إليها. إن القرم مفتوحة تماما لأي نوع من الزيارات التي تتم وفقا للقانون الروسي. ويمكن أن يؤكد ذلك السياح، الذين

كان هناك منهم حوالي ٧ ملايين في العام الماضي. ولذلك أود أن أطلب من السيدة بيرس أن تتوقف عن اختلاق الأشياء. وأدعوها إلى زيارة القرم لترى كيف يعيش الناس.

ونود أن نعتقد، على الرغم من الإشارات المتناقضة من فريق زيلينسكي، أنهم سيفهمون أخيرا، مع وصول الإدارة الجديدة في كييف، ما هو جلي، وهو أن حل الحالة في شرق البلد سيكون مستحيلا من دون مشاركة مباشرة من سكان تلك المناطق. وهنا في الأمم المتحدة، يُعرف ذلك بالشمول. وندعو أطراف النزاعات المتخاصمة في كل مكان، استرشادا بذلك المبدأ، إلى الانخراط في تواصل مباشر – في أفغانستان وسورية واليمن وقبرص وكولومبيا وفنزويلا. وسكان دونباس محرومون من ذلك الحق الواضح.

إننا نريد أن نصدق أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتفهم عبثية الحالة وأنها محكوم عليها بالفشل. ونأمل أن تدرك القيادة الأوكرانية الجديدة مدى الضرر الذي يحدث بالترويج لمبادرات تنطوي على المواجهة لا تؤدي إلا إلى تقسيم المجتمع وتقييد الحقوق اللغوية والتعليمية والدينية والثقافية للسكان الناطقين بالروسية وغيرهم من الأقليات القومية. فيجب على سلطات كييف أن تفعل العكس تماما وأن تحاول مرة أخرى كسب ثقة الناس الذين دنس مدبرو انقلاب الميدان المخالف للدستور مصالحهم ومعتقداتهم الحيوية. إن هدف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو دعم تلك العملية، التي تتسم بأهمية حاسمة لمستقبل أوكرانيا، بجميع السبل الممكنة، بدلا من التحريض على المشاعر القومية القصيرة النظر والضارة التي لا تزال سائدة في المجتمع الأوكراني.

ونعتقد أنه يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وينبغي لها، أن تضطلع بدور هام في إرساء تعددية الأطراف كأساس منهجي للعلاقات الدولية القائمة على القانون الدولي، مسهمة بكل الطرق في بناء نظام متساو وشامل وأمن غير قابل للتجزئة. ولذلك نحن مهتمون بتعزيز دور الوساطة الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبتوسيع تعاونها مع الأمم المتحدة، لأن تلك العلاقة تنطوي على إمكانات هائلة. ونتطلع إلى أن نرى الرئاسة الألبانية تسهم في تحقيق ذلك المسعى.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

أبدأ بتهنئة رئيس الوزراء، إدي راما، وبلده على تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية، تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الحوار وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات من غرب البلقان إلى آسيا الوسطى. ونرحب بالأهداف التي حددها وقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكنه أن يعول على دعم بلجيكا في تحقيقها. وإنني مقتنع بأنها ستسهم في تعزيز السلم والأمن، اللذين يعمل مجلس الأمن كضامن لهما. وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بالأولوية التي يعتزم السيد راما إيلائها للأزمة الأوكرانية، كما يتضح من زيارته الأخيرة لذلك البلد. فالأزمة هي أحد أخطر الانتهاكات للمبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وأضيف – لميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على الدور البناء الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن هذه المسألة، ولا سيما من خلال بعثة الرصد الخاصة التابعة لها إلى أوكرانيا. ويجب احترام ولاية البعثة، التي تتطلب وصولا آمنا وغير مشروط ومن دون عوائق إلى جميع الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك في القرم وعلى طول الحدود مع روسيا.

وندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل التوصل إلى حل دائم للنزاع، الذي يجب أن ينبني على احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. فالحوار أمر حاسم في ذلك الصدد، سواء في شكل نورماندي أو في إطار فريق الاتصال الثلاثي، والذي لا يمكن أن يكون فعالا تماما إلا إذا نفذ وقف إطلاق النار بدقة في الميدان.

ثانيا، أسلط الضوء على رغبة السيد راما في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز دورهن في مسائل السلام والأمن. فبعد مرور عشرين عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن يظل إدماج البعد الجنساني في جميع أنشطتنا أولوية. ونرحب بالالتزامات التي تعهدت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال في نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويجب استخدام هذه الذكرى السنوية العشرين كفرصة لإجراء تقييم صادق للتقدم الذي أحرزناه ولرسم طريق للمضي قدما.

إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عنصران أساسيان في مفهوم الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وللأسف، نلاحظ تدهورا مقلقا في حالة حقوق الإنسان في العديد من المناطق التي تنشط فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ذلك الصدد، نشاطر السيد راما رغبته في تعزيز التسامح وعدم التمييز بغية مكافحة خطاب الكراهية.

ثالثا، تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي في منع ومكافحة التهديدات عبر الوطنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وهذه النقطة الأخيرة تشكل أولوية بالنسبة لبلدنا، كما يتضح من تنظيم بلجيكا لاجتماع بصيغة آريا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ونرحب بالتعاون الجيد بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في ذلك الصدد، ولا سيما في سياق فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي ترأسه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فهذا النموذج الفريد والمبتكر مثال على تعددية الأطراف الفعالة، وسيكون أمرا جيدا أن نكرره في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، تؤيد بلجيكا تعزيز وتعميق أوجه التآزر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعكس الأبعاد المختلفة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نهجا متكاملا إزاء الأمن، الأمر الذي يمثل أمرا ضروريا لإقامة سلام دائم – وهي أهداف يجب أن يدعمها المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ما زلت مبهوتا بعض الشيء بعد أن استمعت إلى القصة الخيالية التي رواها زميلنا الممثل الروسي. إن لدي انطباعا بأننا لو واصلنا مناقشاتنا بشأن أوكرانيا، فإن زميلنا الممثل الروسي سيقول في يوم من الأيام إن أوكرانيا غزت روسيا وليس العكس.

وآمل عندما يذكر زميلنا تنفيذ اتفاقات مينسك في المرة القادمة أن يستجيب أخيرا لما حدث فعلا بعد توقيع اتفاقات مينسك، التي كانت أهم أحكامها الوقف الفوري لإطلاق النار، الذي لم تلتزم به روسيا. وبدلا من ذلك، واصلت روسيا القتال ضد مدينة ديبالتسيفي. كان ذلك في بداية تنفيذ اتفاقات مينسك وأصبح صعبا جدا إقناع الأوكرانيين بتلك الاتفاقات وتنفيذها في وقت لاحق. وكما قلت من قبل، فإننا نهنئ أصدقائنا الأوكرانيين على تنفيذ اتفاقات مينسك.

وفيما يتعلق ببيان زميلنا الروسي، فقد سهوت عن ذكر إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، حيث أسقطت الصواريخ الروسية طائرة أودت بحياة ٢٩٨ شخصا. ونذكر جميعا المتمردين الروس الذين احتفلوا بالنجاح في إسقاط تلك الطائرة. ولم تدفع روسيا أي تعويضات فيما يتعلق بضحايا ذلك الحادث حتى الآن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تجدنا معجبين دائما بالذاكرة المؤسسية للسيد هيوسغن الذي شارك في المفاوضات المتعلقة بصياغة اتفاقات مينسك، على الرغم من أن ذاكرته قد بدأت تُخذله إلى حد كبير مؤخرا.

وفيما يتعلق بالعدوان على أوكرانيا، فليس ثمة ما يضاهي عدوانا كهذا في التاريخ الحديث سوى مثال واحد وقع في ٢٢

حزيران/يونيه ١٩٤١. ولن نذكر اسم البلد الذي نفذ ذلك العدوان، لا سيما وأن القوى ذات النزعة القومية في أوكرانيا تحاول نسيانه، مرددين في ذلك بالفعل عبارات السيد هيوسغن عن العدوان الروسي المزعوم.

ولن أعود إلى مسألة رحلة الطائرة MH-17. فموقفنا إزاءها معروف جيدا. وليس ثمة دليل مقنع على ما حدث. ولم تشارك روسيا في التحقيق بشأنه. ولا أرى أن هذا موضوعا لمناقشتنا اليوم.

وأود أن أحث السيد هيوسغن على التصرف بمسؤولية لا غير. فهو يعمل على تعزيز بعض المبادرات الجيدة للغاية والتي نؤيدها، من قبيل الأطفال في حالات النزاع المسلح والمرأة والسلام والأمن. ومن الناحية النظرية، فإن جميع البيانات التي يحض فيها على امتناع المسؤولين الأوكرانيين عن الانخراط في حوار مع شعبهم، لا تعزز تلك المبادرات التي يدعمها، بل يكون لها أثر ملموس على النساء والأطفال في دونباس الذين يزهق أرواحهم الرصاص الذي يطلقه الجنود الأوكرانيون. ويجب عليه التفكير في ذلك في المرة القادمة التي يدلي فيها ببيان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد راما للرد على الأسئلة والتعليقات.

السيد راما (*تكلم بالإنكليزية*): لقد ذكر السفير هيوسغن في ملاحظاته الافتتاحية أنني أؤدي دورا رياضيا أحاول فيه القفز أعلى من الآخرين. ولكنني أود التأكد من أن الجميع يعلمون أنني انظر إلى الرئاسة الألبانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها مهمة ستبقى في الميدان. وأعلم جيدا أن ما يمكننا، نحن ألبانيا، الإسهام به في عام ٢٠٢٠ هو عدم التنافس مع أي من العمالقة الذين يشاركون في الصيغ أو أفرقة الاتصال أو المنتديات أو غيرها من الأشكال لأنه يتعين عليهم ممارسة الضغط لأجل التوصل إلى حل نهائي.

وما يمكننا فعله وكيف لنا أن نحقق قيمة إضافية هو ألا ننسى أن هناك أشخاصا يموتون في ذات الوقت الذي نعقد فيه مناقشات وتبادلات على أعلى المستويات مثل تلك التي شهدناها اليوم. وأود أن يعلم ممثلو الدول أن ما يزيد على ٤ ملايين شخص على جانبي خط التماس، ومن المستفيدين من جهود بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا لتيسير وقف إطلاق النار، يعدُّون جزءا من تلك الحياة اليومية المأساوية. وأود أن أذكر أنه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وقع ٢٠ ٠٠٠ حادث، بما في ذلك ٧ ٠٠٠ انفجار و ٦٩ شخصا قتلوا بعد إعلان وقف إطلاق النار وقبوله من الجانبين. وليس ذلك رقما ضئيلا على الرغم من أن عدد الإصابات قد انخفض بشكل عام انخفاضا كبيرا.

وأود أن أشاطر الآخرين الإشادة بالرئيس زيلينسكي لاعتقادي بأنه سيسهم، باتخاذ خطوات صعبة، في انطلاق حوار أكثر جدوى وكثافة. ويكتسي تبادل مجموعة كبيرة من المحتجزين في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر أهمية خاصة. ولكنني أود التشديد أيضا على أن هناك أمرا واقعيا. ولا أود السير في طريق الانحياز الصعب ولكني أود أن أذكر أمرا واقعيا وهو أن هناك شعورا سائدا تسنده الحقائق بأن الجانب الأوكراني يجري محادثات مع وكلاء. وتلك هي المشكلة. وبالتالي، فإن المطلوب من الجانب الروسي بذل جهد أكبر بواسطة الإسهام والتأثير لأننا نعلم جميعا أن بوسعه أن يمارس نفوذا كبيرا على الجانبين في الميدان.

لقد زرت المنطقة، وكما ذكرت لكم سيدي الرئيس، فلا يسع المرء أن يصدق حقيقة الوضع حتى وإن كان هناك. فهو شبيه بفيلم سينمائي يفوق الرعب حيث يتعين على ١٠ ٠٠٠ شخص في المتوسط المشي لعبور نهر فوق جسر ضيق لا يزيد عرضه على سيارة إسعاف. وللمفارقة، فلا تستطيع سيارة الإسعاف بعد الوصول إلى وجهتها لعدم وجود اتفاق حتى الآن على السماح حتى للمرضى المهددين بالوفاة للوصول إلى المستشفى. ويجب عليهم النزول من سيارة الإسعاف لعبور

الجسر سيرا. ومنهم من يتوفى أثناء المشي في مواجهة الرياح والبرد الشديد. وأستطيع القول أنني لم يسبق لي أن شهدت شيئا كهذا. ويلاحظ أن ٩٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠ من المسنين. ويجب عليهم العبور إلى الجانب الآخر للحصول على أدويتهم ومعاشاتهم التقاعدية.

ولا أرى أنه يصعب على الجانبين التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هؤلاء الأشخاص، المؤمنين جميعا، عوضا عن السؤال عما إذا كانوا روسا أو أوكرانيين أو أنه يحق لهم الحصول على هذا أو ذاك. وسيكون مناسبا منحهم الفرصة لإحضار أفراد أسرهم المحتضرين إلى المستشفى دون الحاجة إلى الوقوف بهم في منتصف الطريق. وأعتقد أن هذا ما يمكننا تحقيقه خلال هذا العام، وسوف نسعى إليه.

وردا على سؤال السفير الإستوني عن الكيفية التي يمكن بها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة أن تفعلا المزيد، فإن علينا تعزيز التعاون ما دامت منظمة الأمن والتعاون ثاني أكبر منظمة بعد الأمم المتحدة، تشمل عضويتها ٥٧ دولة وتبلغ كثافتها السكانية بليون شخص، وتتصدى لمسائل كثيرة جدا.

وبصراحة، علينا أن نفعل المزيد للتأكد من أن ما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٧٥ لا يزال صالحا. وينبغي احترام السلامة الإقليمية والاستقرار والسيادة. في عام ١٩٧٥، كنت من الطلائع ارتدي وشاحا أحمر في بلد كان بمثابة كوريا الشمالية في أوروبا – البلد الوحيد الذي لم يرفض الانضمام إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحسب، بل انتقد وثيقة هلسنكي الختامية بوصفها قانونا جديدا لانحطاط الغرب والشرق على حد سواء. وبالنظر إلى خلفيتي هذه وبإلقاء نظرة على العالم اليوم، يمكنني أن أقول إن مبادئ هلسنكي لا تزال صالحة. ومع ذلك، ففي حين أتابع التطورات الراهنة، يبدو لي في كثير من الأحيان أن تلك المبادئ تُستخدم لنصارع بعضنا بعضا بدلا من أن تكون أساسا للالتقاء معا لحل قضايانا.

ونقطتي الأخيرة هي أنني أعتقد أنه لا ينبغي استبعاد إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة قيد المناقشة. وذلك لأن هناك شيئا مقلقا جدا بشأن الحالة هناك. لقد أحدثت بعثة الرصد الخاصة الكثير من التغيير وقدّمت، كما قال زميلي الروسي، مساهمة هامة. غير أن ذلك يحدث خلال النهار فقط. فما أن يحل الليل فإنها تعود إلى قواعدها وتحدث الانفجارات وإطلاق النار. وقد تمكنا من إحراز تقدم جيد بفضل استخدام التكنولوجيا، لأنه في حين لا يمكن لأفراد بعثة الرصد الخاصة مراقبة الحدود بأكملها طوال ٢٤ ساعة في اليوم، يمكن للمراقبة بالفيديو أن تفعل.

ولذلك ينبغي أن ينظر الجميع في إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما كأداة لإعطاء العملية قيمة في أذهان جميع الذين يجب أن يضمنوا وقف إطلاق النار، بالنظر إلى أن العمل الجاري لتنفيذ الاتفاقات والصيغ والأشكال قد يستغرق وقتا طويلا. وقد ترك أحد أعضاء المجلس في ذهني انطباعا قويا حين أثار اليوم موضوع الحاجة إلى تنفيذ شيء تقرر سلفا في عام ٢٠٠٨. ففي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢٠– أي في اثنتي عشرة سنة – لقي أناس حتفهم وعانى أناس وخاطروا بحياتهم في حين أن النزاع لا يزال دون حل وقد يظل كذلك.

ذلك كل ما أردت قوله هنا. ويمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة أن توفرا ما لا تستطيع أطراف النزاع، وربما الميسرون أيضا، أن يوفروه – أي حياة أفضل للناس العاديين الذين يعيشون في جحيم بينما يستمر الأخذ والرد. إن الحالة ليست واعدة بشكل خاص لأنها يمكن أن تستمر دهورا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.